ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقترنا به وهذا اذا نوى بقلبه اما
اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا
في الخلاصة ويجزئ اي يكتفي بتلك الركعة لعدم بطلانها
ويكمل عليها باقي الظهر حتى انه لو كان مقيما وصلى اربعا
اخرى بعد ذلك التكبير عن ظنه ان الركعة الاولى قد انتقضت
ولم يقعد على راس الركعة الرابعة من صلوته التي هي ثالثة بعد
ذلك التكبير فسدت صلوته لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة
ولو نوى ركعتين بتسليمة معا احديهما ظهر وقتها والاخرى لم يدخل
وقتها بان نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معا
فهل اذا نية المكتوبة التي دخل وقتها لانه لم يدخل وقت
الاخرى احديهما ولو نوى فاتنتين معا فهل اذا نية الاولى منهما
لترجحها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائتة
ووقتية معا بان فاتت الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والعصر
معا فهل اذا نية الفائتة ان كان في الوقت سعة كذا ذكره
في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير انه لا يصير شارعا
في واحد منهما والمصنف اختار ما في المنتقى فلذا قال الا ان
يكون في آخر وقت الوقتية فح يكون اداء لترجحها
وفيه اشارة الى كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب
ترتيب ينبغي ان لا يصح واحدة الا ان في الوقت سعة للتراحم

ولا يحتاج

ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامامة حتى لو شرع
على نية الانفراد فاقتدى به يجوز لان في حق جواز اقتداء
الغير فان اقتداؤه به لا يجوز ما لم ينو ان يكون اماما لهن
اولمن تبعه عموما خلافا لزفر واما المقتدي فينوي الاقتداء
ايضا ولا يكفيه في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين اي
تعيين الفرض بل يحتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة
وينوي الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يجزيه ذلك وبه
قال البعض وذكر قاضيخان انه لا يجوز وهو المختار للاقتداء
كما يكون في الفرض يكون في النفل فلا يتقيد احدهما بدون التعيين
وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز
والمختار عدم الجواز وان نوى ان يصلي صلوة الامام ولم ينو
الاقتداء لا يجزيه لشرطية نية الاقتداء في صحته وقال
بعضهم اذا افتتح تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في
صلوة الامام وان لم يحضر نية الاقتداء لقيام الانتظار
مقام النية وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يجزيه ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه
يجزيه قال قاضيخان وقال ظهير الدين ينبغي ان يزيد فينوي
نية الشروع في صلوة الامام واقتدي به وذكر الاصيحابي
في النوادر ان ذلك البعض وكذا ان يعلم الامام في اي